البرلمان الانجليزى

٣

٥ . الشورى بانجلترا بين سنة ١٢٩٥ و ١٦٠٣ ميلادية

قلنا فى مقالنا الثانى ان برلمان ادوارد الاول الذى اجتمع سنة ١٢٩٥ اعتبر أنه البرلمان النموذج لانه اول مجلس مثل عناصر الأمة الثلاثة الاشراف ورجال الدين وعامة الشعب ولم تجلس الطبقات الثلاث هذه كل فى غرفة مستقلة بل كانت الحال فى فرنسا وقتئذ والتى ظلت فى فرنسا هكذا حتى سنة ١٧٨٩ تلك السنة التى اجتمعت فيها الهيئات الثلاث وأعلنت تكوين الجمعية الوطنية وأشعلت نار الثورة الفرنسية الكبرى لان الفرسان اختلطوا بنواب المدن والمراكز وكونوا طبقة واحدة بينما اجتمع رجال الدين الاكابر باللوردات والبارونات وكونوا طبقة ثانية وعلى ذلك اجتمع البرلمان الانجليزى مكونا من طبقتين : الاولى تمثل اللوردات روحانيين كانوا أو سياسيين وعرفت بمجلس اللوردات والثانية تمثل الفرسان وأهل المدن وسكان المراكز الزراعية وباقى أفراد الشعب وعرفت بمجلس النواب أو العموم

برلمانات ملوك الزمان وملوك البلنتجنت

كانت برلمانات ملوك الزمان وملوك البلنتجنت مجالس وقتية لجأ

اليها الملوك لضرورات وقتية كفرض ضرائب جديدة أو جمع اعانات نقدية أو لتقرير مساعدات حربية أو قضائية وكان الملك يقابل هذه المجالس وهو محوط بكبار أنصاره وعظماء حاشيته ولذلك نقرأ أن الملك ادوارد وهو مجتمع مع برلمانه سنة ١٢٩٥ كان محوطا بأعضاء مجلسه الخاص ورجال قضائه وقد نشأت من ذلك الوقت عادة دعوة رجال القضاء أعضاء المحكمة العليا الى البرلمان عند افتتاحه وهؤلاء يجلسون فى مقاعد خاصة بهم فى مجلس اللوردات

قلنا أن الملك كان يلجأ الى البرلمان عند احتياجه الى المال وعند عجز ايراداته عن سد مصروفاته فكان يخطب البرلمان بنفسه أو بواسطة وزير ماليته بما يجول بنفسه وبما يحتاج اليه وربما عرض على الاجتماع بعض أمور الدولة الهامة ولكن المال كان المحور الاهم . يجتمع البرلمان ليقرر المال اللازم ولكنه قبل ذلك يعرض على مسامع الملك مظالم الشعب كتخطى الملك التقاليد الموروثة وعدم احترام قانون البلاد وعاداتها وعسف رجاله وقسوة معاملتهم للشعب وعدم عزل القضاء . كان النواب يحضرون هذه المظالم حتى يعرضوها على الملك عند الاجتماع فكانت مثلها مثل المظالم التى حضرها نواب فرنسا قبل انفجار نار الثورة الكبرى سنة ١٧٨٩

فى سنة ١٢٩٢ قدم البرلمان للملك شكوى فحواها أن المدعو تمبلر رفع دعوى أمام المحاكم لضرر لحقه فى أرضه ولكنه مات قبل أن تفصل المحاكم فى دعواه واستمر أخوه وليم الذى ورثه فى أملاكه فى الشكوى

وكان قاصرا فاختلف القضاة فى نظر الدعوى وفيما اذا كان لهذا القاصر الحق فى الاستمرار فى الدعوى . نظر الملك الدعوى وأصدر أمره بنظرها هى ومثيلاتها فى المحاكم وأصبحت قاعدة قضائية من ذلك الوقت أن الملك يعتبر وصيا على القاصر وعلى ذلك تنظر دعواه

كان الملك عند افتتاح كل برلمان يأمر بتكوين لجنة ترتب الشكاوى وتفحصها وتفصل فيها وظلت هذه القاعدة مرعية حتى بطلت فى أوائل القرن التاسع عشر

كان دور انعقاد البرلمان فى عصر البلانتجنت لايتعدى بضعة أيام لان وسائل السفر كانت شاقة وكانت الطريق غير مأمونة وكان الاعضاء يفضلون الرجوع الى بلادهم لاختلال الامن اذ ذاك وفى الحقيقة لم يكن البرلمان محتاجا الى أخذ ورد اذ اقتصر عمله على تقرير المال اللازم نظير وعد الملك باصلاح بعض المفاسد ورفع بعض المظالم والعمل على ازالة الشكوى التى نشأت عنها

البرلمان والضرائب

تمكن البرلمان قبل انتهاء القرن الرابع عشر الميلادى من تقرير مبدأين هامين الاول : سلب الملك سلطة فى فرض ضرائب مباشرة على الامة من غير موافقة برلمانه وفى الضرائب الغير المباشرة سمح له بفرضها بشروط ثقيلة لاتمكنه من جمع مال كبير بواسطتها مهما حاول . الثانى : أصبح من حق البرلمان فرض الضرائب بنوعيها وقد جرى البرلمان على تقرير هذه الضرائب لمدة موعد الضريبة القصيرة الامد قصيرة حتى يضطر الملك الى عقده متى نفذ

وقد جرت الطوائف على ربط الضرائب كل واحدة على حدة فكان رجال الدين يقررون مايدفعونه فى جمعيات خاصة بهم وظلت هذه خطتهم فى سنة ١٦٦٠ واتفق الاشراف ونواب الامة على تقرير الضريبة مجتمعين وكان القول الفصل للنواب اذ كانت تقع على كواهلهم معظم الضرائب .

وفى سنة ١٤٠٧ فى عصر هنرى الرابع تقرر المبدأ : ان الضرائب لايخطر بها الملك الا بعد أن يعدها مجلس النواب ويوافق عليها مجلس اللوردات وتبلغ اليه بواسطة رئيس مجلس النواب وظلت هذه القاعدة معمولا بها حتى يومنا الحاضر . فيما عدا ذلك كان مجلس النواب فى المرتبة الثانية بالنسبة للتشريع فكان له أن يقدم مظالمه وآلامه وعلى مجلس اللوردات تشريع القوانين التى ترفع هذه المظالم فكان مركزه كمركز صاحب الدعوى أمام القاضى . كان الملك حرا فى أن يأخذ بالشكوى أو يرفعها أو يغير فيها أو يزيل بعضها ولكن النواب تظلموا المرة بعد الاخرى فى سنة ١٤١٤ فى عصر هنرى الخامس فتقرر أن مشروع القانون يعده مجلس النواب وليس للملك أن يغير فيه فاما أن يعتمده واما أن يرفضه وقبل أن ينتصف القرن الخامس عشر اصبح مجلس النواب مساويا لمجلس اللوردات فى تحضير القوانين وأصبح المجلسان مجلسى تشريع بالمعنى المعروف ولكن ظل للملك الحق فى قبول القانون أو رفضه ولكن الرفض كان يعمل بشكل مقبول اذا كان الملك يستعمل العبارة (سأنظر فى الامر)

سلطة البرلمان السياسية

ازداد نفوذ البرلمان الانجليزى زيادة عظيمة فى القرن الرابع عشر والخامس عشر فقد اجتمع البرلمان سنة ١٣٢٧ فى عصر ادوارد الثانى واضطر الملك الى الاستقالة بعد أن أعلن خلعه واضطر ريكارد الثانى الى عقد البرلمان ولما اجتمع أعلن خلعه ونفذ قراره وأجلس مكانه هنرى اف لنكستر وكل الملاك اللنكستريين الذين جلسوا على عرش انجلترا جلسوا بأمر البرلمان وبارادته وعلى ذلك أصبح البرلمان هو الذى يجلس الملوك وهو الذى يخلعهم ولما قام النزاع بين البرلمان والملك فى القرن السابع عشر كان البرلمان ينظر لعصر اللنكستريين كأنه عصره الذهبى وكثيرا مارجع الى السوابق الدستورية لهذا العصر

ظل البرلمان حافظا لنفوذه وسلطته حتى تأسست الاسرة التيودورية سنة ١٤٨٠ . تأسست هذه الاسرة بعد فترة اضطراب شديدة وحروب داخلية تعرف بحروب الوردتين دامت ثلاثين سنة وقضت على رؤساء الاشراف . ولما جلس هنرى السابع وجد الجو صالحا للحكم المطلق وكان فى استطاعته أن يقضى على البرلمان وعلى الحكم الدستورى فى البلاد ولكنه شاء أن ينفذ ارادته بواسطة برلمانه الضعيف وان تصرفات هنرى الثامن والبصابات بعده فى البلاد وكيفية تنفيذ مآربهم أقوى برهان على ضعف البرلمان وقوة الملك وازدياد نفوذه

كان دور البرلمان قبل هنرى الثامن لايزيد على ستة ولكن برلمان

هنرى الثامن عمر سبع سنوات وعمر البرلمان فى عصر اليصابات احدى عشرة سنة وأصبح البرلمان مجلسا دائميا لا مجلسا وقتيا يعقد للحاجة وينفض بعد قضائها

فى هذا العصر ابتدأ البرلمان يدون محاضره وعمل له لائحة داخلية مدونة وفى مضابط تلك البرلمانات يقرأ طالب التاريخ كثيرا عن القواعد التى روعيت فى تحضير القوانين والمناقشة فيها وعن فرامها وعن التقاليد التى أصبحت قواعد دستورية الى غير ذلك من الامور التى تلذ طالب التاريخ دراستها

حسن خليفه
المدرس بدار العلوم

(يتبع)

* * * * *

التربية الحديثة

آراء لبعض العلماء

اذا ذكرت التربية أو تكوين العقل يجب ألا ننسى ان كل جهود الانسان خاضعة لقانون عام . وهو الموافقة بين الشخص والبلد الذى نشأ فيه . فكل نوع من التربية والتعليم الذى يرمى الى هذا الغرض يكون صالحا أو غير صالح . على حسب قربه أو بعده من ذلك.

ولاجل أن يكون هذا مقياسا صحيحا يلزم النظر الى الجمع بين فائدة الشخص والبلد معا أو بين فائدة التلميذ والبيئة التى يعيش فيها .